محددات اختيار المجال العلمي لدى طلاب الجامعات وآثارها على سوق العمل في المجتمع الليبي

إعداد: د. عبد الرزاق موسى محمد.د. محمد صالح الدرازيأ. محمد سعيد الثعبان

مقدمة:

يرتبط التعليم عموماً بالتنمية ارتباطاً وثيقاً لاهتمامه بتنمية الإنسان وسيلة وهدف التنمية، حيث تسعى كافة الدول التي تنشد التقدم الاهتمام بهذا القطاع، وخاصة التعليم الجامعي الذي يُعد المحصلة النهائية للسلم التعليمي، فهو الذي يقوم بإعداد الكفاءات ويوسع الخبرات، وفق المجالات والتخصصات العلمية المختلفة.

والمجتمع العربي اليوم في مسيس الحاجة إلى تعليم معاصر يواكب التطور الهائل الحاصل في عالم اليوم، خاصة وأن التجارب العالمية في هذا العصر أثبتت أن الدول التي ركزت على التعليم حققت معدلات عالية في الإنجاز والتنمية، ولعل المثال الياباني دليل واضح حيث أن اليابان دولة قليلة الموارد، بل دولة متخلفة معتمدة على الزراعة التقليدية، ففي فترة وجيزة أصبحت في مصاف الدول المتقدمة نتيجة لاهتمامها بالتعليم والإنفاق عليه.

والتعليم في البلدان العربية يعاني من مشكلات متعددة خاصة التعليم الجامعي، حيث يشير تقرير لجنة استراتيجية التربية والتعليم في الوطن العربي عام 1985م في فقرة حول التعليم العالي بأن هذا النوع من التعليم لم يرتبط أساساً بحاجات المجتمع التنموية، بل كان محدداً بتخريج الأعداد الملائمة لاحتياجات القطاع وبشكل خاص في الوظائف الرسمية بالدولة، كما ارتبط بالشهادات والمؤهلات على حساب الأعداد الحقيقي لمواجهة الحاجات الفعلية لتنمية المجتمع اقتصادياً وثقافياً وسياسياً[1].

([1]) تقرير لجنة استراتيجية تطوير التربية والتعليم في الوطن العربي، 1985م.

والمجتمع الليبي محور هذه الدراسة. يعاني التعليم الجامعي فيه من مشكلات متعددة خاصة مخرجاته التي أصابها التضخم في بعض مجالاتها، وحاجة سوق العمل إلى مجالات أخرى ذات كفاية علمية وفنية عالية، نتيجة لمحددات اختيار المجال العلمي لدى طلاب الجامعات التي تتداخل فيه محددات مختلفة. ففي هذه الدراسة حاول الباحث أن يناقش ويحلل هذه الإشكالية، حيث ناقش مشكلات التعليم الجامعي الليبي، وما يعانيه المجتمع عموماً عن مشكلات انعكست على الجامعات، وعلى مخرجاتها غير المتوازنة وغير المتوافقة مع سوق العمل، مما أثَّر على التنمية في المجتمع الليبي.

مشكلة الدراسة: يعد التعليم الجامعي هو الأساس ومنطلق التنمية خاصة وأنه يعد كوادر بشرية في مختلفة المجالات العلمية ولكن هذا النوع من التعليم خاصة في المجتمع الليبي يعاني من مشكلات منها انفصال التعليم الجامعي عن الإطار التنموي للمجتمع وذلك بوجود فائض في بعض التخصصات بالكليات دون حاجة سوق العمل الليبي إليها، وهذا لاشك له آثار على الخريج وعلى المجتمع ككل، حيث لحظ الباحثون أثناء قيامهم بالتدريس أن الطلاب يفضلون مجالات علمية معينة لأسباب عديدة مما جعلها تعاني من وفرة وأخرى تعاني من ندرة وهذا أشارت إليه إحدى الدراسات العلمية[1] التي أظهرت نتائجها أن هناك توسع كمي في التعليم الجامعي غير مخطط كما أن سياسة القبول بالجامعات الليبية لم تكن وفق الأسس العلمية المخططة التي تراعي قدرات الطلاب والإمكانيات الفعلية للكليات مما انعكس على سوق العمل مما أثر في خريجيها بازدياد نسبة البطالة ولا يخفى على أحد ما تسببه هذه الظاهرة من آثار سلبية على الفرد

([1]) مصطفى خليفة إبراهيم، مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في المجتمع الليبي، دراسة تحليلية على حالة جامعة المرقب 2001-2011م، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد الثالث، طرابلس، وزارة الشؤون الاجتماعية، 2014م.

والمجتمع، فهذه الدراسة ستجيب على التساؤل الرئيسي التالي: **ما هي محددات اختيار المجال العلمي لدى طلاب الجامعات وآثارها على سوق العمل؟**

أهمية الدراسة: 1 – قلة البحوث والدراسات التي تناولت أسباب عزوف الطلاب على الانخراط في بعض المجالات العلمية، وبالتالي فإن هذه الدراسة تثري هذا المجال.

2 – في ضوء النتائج التي تتوصل إليها الدراسة يمكن الاستفادة منها في التخطيط للتعليم الجامعي باستحداث مجالات علمية تساير العصر، وتسهم في علمية التنمية في المجتمع الليبي.

3 – من خلال نتائج الدراسة يتم معالجة المجالات العلمية التي تعاني من عزوف الطلاب عنها، وذلك بمراجعة وتطوير رؤيتها ورسالتها وأهدافها ومناهجها بحيث تكون مواكبة للعصر ومتوافقة مع سوق العمل.

تساؤلات الدراسة: استهدفت هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

1 – ما هي المحددات الاجتماعية التي تدفع الطالب للإقبال على مجال علمي معين؟

2 – ما هي المحددات الاقتصادية التي تدفع الطالب الانخراط في مجال معين؟

3 – ما هي المحددات العلمية التي تدفع الطالب الانخراط في مجال علمي معين؟

4 – ما هي المحددات الثقافية التي تدفع الطالب الانخراط في مجال علمي معين؟

5 – ما هي الآثار المترتبة على محددات اختيار المجال العلمي لدى طلاب الجامعة وآثارها على سوق العمل؟

6 – ما هي الحلول العلمية للحد من هذه الظاهرة حسب وجهة نظر عينة الدراسة؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى:

1 – التعرف على المحددات الاجتماعية التي تدفع الطالب للانخراط في مجال علمي معين.

2 – معرفة المحددات الاقتصادية في إقبال الطالب على دراسة مجال معين.

3 – التعرف على المحددات العلمية التي تدفع الطالب للإقبال على دراسة مجال علمي معين.

4 – التعرف على المحددات الثقافية التي تدفع الطالب للانخراط في مجال علمي معين.

5 – الكشف عن الآثار المترتبة على محددات اختيار المجال العلمي وآثارها على سوق العمل.

6 – التعرف على الحلول العلمية للحد من هذه الظاهرة.

محددات الدراسة:حددت هذه الدراسة بالآتي:

1) المحددات البشرية:

أجريت هذه الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التريس الجامعي، بكليتي الآداب والعلوم (الخمس) ممن لديهم خبرة طويلة في مجال التعليم الجامعي.

2) المحددات المكانية:أجريت هذه الدراسة على عينة عمدية من أعضاء هيئة التدريس بكليتي الآداب والعلوم (الخمس) الواقعة شرق مدينة طرابلس وتبعد عنها 120كم ويبلغ عدد سكانها (154849) وتوجد بها العديد من المؤسسات منها مقر جامعة المرقب وأهم ما تشتهر به الآثار المتمثلة في مدينة لبدة الكبرى.

3) المحددات الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال العام الجامعي 2013 – 2014م.

المفاهيم الإجرائية:1 – التعليم الجامعي:

هو المرحلة التي تلي مرحلة التعليم المتوسط، وتستمر الدراسة من أربع إلى ست سنوات، يلتحق به الطلاب من عمر 18 سنة تقريباً.

2 – المجالات العلمية:هي التخصصات العلمية في مجال العلوم الإنسانية بكلية الآداب والمجالات التطبيقية بكلية العلوم يلتحق الطالب بإحداها عند إتمام مرحلة التعليم المتوسط.

3 – محددات التخصص: هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية التي ندفع الطالب للإقبال على مجال علمي معين.

4 – مخرجات التعليم الجامعي: هي الكوادر العلمية من الجنسين التي تخرجت من أحد الأقسام العلمية (إنسانية . تطبيقية)، بكليتي الآداب والعلوم.

5 – سوق العمل: هي المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة، الخدمية والإنتاجية والتي في حاجة إلى خريجي الجامعات من بعض المجالات العلمية.

6 – بطالة خريجي الجامعات: هي وجود خريجين من الجامعات من الجنسين وفي مختلف المجالات العلمية بحثت عن العمل ولم توفق في الحصول عليه، وإن تحصلت عليه فلا يتناسب مع تخصصها.

7 – مشكلات التعليم الجامعي:هي المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي وتحد من كفايته وتعرقل الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وتؤثر في مخرجاته وما يتطلبه سوق العمل.

8 – مؤسسات التعليم الجامعي: هي الكليات والأقسام العلمية القائمة فعلياً والتي تقوم بتدريس وتدريب وتخريج كوادر علمية لسوق العمل.

الدراسات السابقة:حظي موضوع مخرجات التعليم الجامعي وعلاقتها بسوق العمل بعدد وافر من الدراسات والبحوث وخاصة في ميدان التربية وعلم النفس وعلم الاجتماع والاقتصاد، إلاَّ أن الدراسة ستقتصر فقط على الدراسات والبحوث التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع دراسته وتخدمه. ومن هذه الدراسات دراسة (السبيعي)[1]، والتي اهتمت بدراسة دور جامعة قطر في تلبية احتياجات المجتمع القطري من القوى البشرية في إطار

([1]) ثورة خليفة عبد الله السبيعي (دور جامعة قطر في تلبية احتياجات المجتمع القطري من القوى البشرية في إطار الأهداف المرسومة لها، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس)، 1989م.

الأهداف المرسومة لها. واعتمدت على ثلاثة مناهج: (التاريخي والوصفي التحليلي، والمنهج المقارن)، أما عينة الدراسة فقد تضمنت (530) مفردة من خريجي جامعة قطر وأعضاء هيئة التدريس ورؤساء مواقع العمل) حيث أعدت استبانة موجهة لعينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

1 – ارتفاع نسبة خريجي بعض التخصصات النظرية مثل التاريخ والمكتبات والتربية.

2 – ندرة بعض التخصصات العملية واقتصار البعض منها على أحد الجنسين دون الآخر مثل مجال الهندسة.

3 – ممارسة معظم الخريجين للأعمال ذات الطابع الإداري والمكتبي.

كما أجرت الحيني[1]. دراسة هدفت التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في الإقبال على التعليم الجامعي، وقد اشتملت عينة الدراسة على (1400) طالب وطالبة، واستعملت المقابلة الشخصية والاستبيان كوسيلتين للحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع الدراسة.

وتوصلت إلى أن الطلاب يقبلون على التعليم الجامعي للحصول على مركز مرموق في المجتمع، إضافة إلى نظرة المجتمع الدونية للعمل المهني والفني.

أيضاً اقتصادياً لأجل وجود فرص عمل لخريجي الجامعات أكثر من غيرهم.

وحاولت (الغول)[2] أن تكشف في دراستها علاقة التعليم الجامعي المصري بتخطيط القوى العاملة وخطة التنمية ومدى ملائمة الخريج وتفانيه في العمل. وقد أثار انفصال سياسات التعليم عن احتياجات التنمية من تفشي ظاهرة البطالة (الصريحة

([1]) أميمة عبد القادر الحيني، بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الإقبال على التعليم الجامعي (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنيا)، 1992م.

([2]) سهام نعيم أحمد الغول، التعليم الجامعي والتنمية في المجتمع المصري، (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس)، 1992م.

المقنعة)، واعتمدت الدراسة على (240) مفردة موزعة على الخريجين وأصحاب العمل وأعضاء هيئة التدريس الجامعي، حيث استخدمت الباحثة المقابلة المقننة وتوصلت إلى ما يلي:1 – انفصال سياسة التعليم الجامعي عن خطة التنمية.

2 – عدم ارتباط المقررات في التعليم الجامعي بواقع الحياة العملية، وانفصالها عن احتياجات العمل مما أدى إلى لجوء الخريجين إلى العمل بأعمال لا تمت لمؤهلاتهم بصلة.

وأجرى (القصير)[1] دراسة هدفت إلى معرفة حجم البطالة في المجتمع الأردني الناجم عن انفصال التعليم الجامعي عن متطلبات وخطة التنمية في المجتمع، وأيضاً دور الجامعة في إعداد الكوادر العلمية، وواقع مشكلات التعليم الجامعي.

وتم تطبيق الاستبانة على عينة قوامها 1300 مفردة من مجتمع القادة التربويين ومجتمع الخريجين ومسؤولي قطاع العمل.

وأسفرت الدراسة إلى ما يأتي:

1 – يرفض غالبية الخريجين العمل اليدوي والفني.

2 – لا يتم إقبال الطالب على كليات علمية بمحض إرادته، وإنما يتم عن طريق مجموعه في الثانوية العامة، مما أثر على عدم مراعاة سوق العمل، فقد ارتفع عدد خريجي بعض الكليات وانخفض خريجي كليات أخرى.

أما دراسة (البدري)[1]، فقد هدفت إلى تقويم سياسة القبول في التعليم الجامعي الليبي في ضوء الاتجاهات المعاصرة، بهدف الوصول إلى تطوير مقترح لتطوير سياسة القبول بما يحقق التوافق بين رغبات الأفراد واحتياجات مؤسسات التعليم الجامعي.

([1]) إبراهيم أحمد علي القصير، دراسة تقويمية لكليات المجتمع في ضوء مشكلة البطالة في الأردن، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس)، 1993م.

واعتمد الباحث على المنهج الوصفي عن طريق تحليل المضمون.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

1 – اعتماد سياسة القبول على خيار واحد لتوزيع الطلاب على التخصصات المختلفة وهو نتائج الثانوية العامة.

2 – اقتصار سياسة القبول إلى احتياجات المجتمع من التخصصات المختلفة مما يؤدي إلى وضع وفائض في تخصصات وندرة في أخرى.

ويؤكد (سعادة)[2] في دراسته التي هدفت إلى معرفة المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي في مصر والتي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة العشوائية المنتظمة التي قوامها ((384) مفردة أن التعليم الجامعي لا يلبي الحاجات العملية للشباب الجامعي، وأنه من الخطأ التركيز على التخصص الضيق، كما أجرى (القحطاني)[3]، دراسة لمعرفة مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:1 – أن أهم العوامل التي تسهم في عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل كما يراها مسؤولو التوظيف العام بالقطاع الخاص، هي عدم توزيع الطلاب بين التخصصات حسب متطلبات سوق العمل، وعدم

([1]) عبد الرحيم محمد البدري، دراسة تقويمية لسياسة القبول في التعليم الجامعي بليبيا، (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس)، 1993م.

([2]) أنور إبراهيم عبد الحافظ سعادة (مشكلات التعليم الجامعي وأثارها على الشباب، دراسة ميدانية، في جامعة اسيوط)، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جنوب الوادي)، 1996م.

([3]) سالم بن سعيد القحطاني، مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، دراسة استطلاعية على جامعة الملك سعود، وقطاع الأعمال بمدينة الرياض، (الإدارة العامة، مجلة علمية متخصصة، الرياض، 1998م.

اشتراك قطاع العمل وعدم تطوير المناهج بحيث تساير السوق والاعتماد على أسلوب التلقين وعدم تنمية روح الابتكار وأجرى (صالح والوزاني)[1] دراسة هدفت إلى معرفة محددات تكوين مدخلات التعليم الجامعي في الأردن وبشكل خاص محددات اختيار التخصص لدى الطالب في مرحلة التعليم الجامعي الأولى، وانعكاسها على سوق العمل.

واعتمدت على المنهج الوصفي، أما وسيلة جمع البيانات فهي الاستبانة لعينة عشوائية من (550) مفردة من طلاب ست جامعات خاصة وست جامعات حكومية.

وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1 – وجود تشوهات مختلفة في محددات تكوين المدخلات (التخصص) وهذه تنعكس على سوق العمل.

2 – تدخل الأهل في تحديد التخصصات لأبنائهم أو ما يسمى بالتخصصات الموروثة.

أما (ميكائيل)[2]، فقد هدفت دراسته إلى معرفة فلسفة التعليم الجامعي وأهدافه وواقعه وأهم المشكلات التي تعوقه في المجتمع الليبي.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي القائم على الملاحظة والمقابلة، أما وسيلة جمع البيانات فهي الاستبيان (المقيد والمفتوح).

وتوصلت إلى أن التعليم الجامعي لم يحقق أهدافه بالشكل الكامل والمطلوب، كما لا يوجد تناسق بين مخرجات التعليم الثانوي ومجالات التعليم الجامعي وعدم ربطه بخطط التنمية الشاملة في المجتمع.

([1]) غالب صالح وخالد الوزاني، التعليم الجامعي في الأردن، محددات اختيار التخصص والانعكاسات على سوق العمل (بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية، القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد الثاني عشر، القاهرة، 1998م.

([2]) عبد الرحمن السنوسي ميكائيل، التعليم الجامعي في ليبيا، فلسفته – واقعه – مشكلاته (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، 1999م.

كما أجرى (منصور)[1] دراسة هدفت إلى التعرف على المتغيرات العالمية والمحلية التي تواجه التعليم الجامعي وانعكاسها على العملية التعليمية، ومعرفة مدى مساهمة التعليم الجامعي في إعداد وتوفير القوى العاملة، والتوافق بين مخرجات النظام التعليمي بجامعة النجم الساطع التقنية وسوق العمل.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، أما وسيلة جمع البيانات فهي الاستبانة التي وجهت للخرجين والمسؤولين عن مواقع العمل وأعضاء هيئة التدريس حيث بلغت حوالي (162) مفردة.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

1 – وجود بطالة بين خريجي التعليم الجامعي وغالبيتهم من خريجي الكليات الاجتماعية والإنسانية.

2 – النمو المتزايد في إعداد الطلبة بالجامعات الليبية بالتركيز على الكم دون الكيف.

دراسة القراد 2006[2]: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى العوامل الاجتماعية المؤثرة على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل إيجاباً والتحقق من العوامل الاجتماعية المؤثرة على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل سلباً.

([1]) عبد القادر محمد صالح منصور، التعليم الجامعي ودوره في إعداد وتوفير القوى العاملة – دراسة تتبعية لخريجي جامعة النجم الساطع التقنية (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2003م).

([2]) عبد السلام الطاهر الفراد، العوامل الاجتماعية وأثرها على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل (ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، طرابلس: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، 2006)، الجزء الأول، ص301.

وأيضاً التوصل إلى إرساء آلية تضمن تحقيق التوازن والتكامل بين التعليم العالي وسوق العمل.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:1- أن هناك تفاؤلاً مأمولاً كنتاج للتعليم العالي وهو يتمثل في خبرات وقدرات متميزة بحيث تسهم ومجالات متعددة مما يؤدي إلى نمو المجتمع وتقدمه من خلال آلية محكمة تضمن عدم إهدار تلك القدرات.

2 – نظراً لغياب التخطيط العلمي وفقدان التنبؤ بالقوة العاملة المؤهلة والمتخصصة كعائد للتعلم العالي يجعل هذه القدرات والكفاءات عاطلة عن العمل مما يجعلها تواجه الاحباط نتيجة غياب فرص العمل.

3 – ضرورة التوازن بين التعليم العالي وسوق العمل.

دراسة إبراهيم 2014[1]: هدفت الدراسة إلى معرفة العوائق التي تواجه التعليم الجامعي في المجتمع الليبي ومدى ارتباط مناهج التعليم الجامعي بمتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، واعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة كما اعتمدت على تحليل الإحصائيات الخاصة بالخريجين خلال السنوات من 2001-2011م.

وتوصلت إلى جملة من النتائج منها:

1 – انفصال التعليم الجامعي عن الإطار التنموي للمجتمع، حيث تظهر حاجة سوق العمل لبعض المهن والوظائف بينما يظل بعض الخريجين عاطلين أو يتم تغيير مسارهم الوظيفي.

2 – التوسع الكمي غير المخطط في القبول بالنسق الجامعي في المجتمع الليبي يترك آثار سلبية على الممارسات والأداء التعليمي داخل هذا النسق كما يعتبر عائقاً وظيفياً

(1) مصطفى خليفة إبراهيم، مرجع سابق.

للتأهيل العلمي للخريج في ظل التكدس الطلابي لبعض التخصصات دون حاجة سوق العمل الليبي إليهم.

دراسة سلوى وزروفي 2016[1]: هدفت الدراسة إلى التعرف على حقيقة العلاقة القائمة بين المحددات الاجتماعية للطالب الجامعي واختيار التخصص الدراسي، وأجريت الدراسة على عينة طبقية عشوائية قوامها 207 مفردة مكونة من طلبة السنة أولى جامعي من جامعة تبسة موزعين على 6 تخصصات، وتم استخدام الاستمارة لجمع البيانات، أما المنهج المستخدم فهو المسح الاجتماعي.

وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها:

1 – تأثر عملية التوجيه الجامعي ببيئة الطالب وخصوصياته الاجتماعية والثقافية والأسرية.

دراسة فضيلة 2016[2]: هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو تخصصاتهم الدراسية، حيث تكونت عينة الدراسة من 90 طالب وطالبة من كلية العلوم الاجتماعية بجامعة مولاي الطاهر سعيد، حيث استخدمت مقياس اتجاهات طلبة الجامعة نحو تخصصاتهم الدراسية للباحث إبراهيم إسماعيل حسن، وتم الاعتماد على

([1]) سلوى عباس، وزروفي توفيق، دور المحددات الاجتماعية للطالب الجامعي في اختيار التخصص الدراسي في المرحلة الجامعية، (مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة، العدد 15)، 2016م.

([2]) فضيلة بوعمود، اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو تخصصاتهم الدراسية – دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية العلوم الاجتماعية بولاية سعيدة، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة)، 2016م.

المنهج الوصفي التحليلي وأهم نتائجها توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة الجامعيين نحو تخصصاتهم الدراسية تعزى لجنسهم.

التعليق على الدراسات السابقة: من خلال عرض الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع الحالي يتضح أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في الآتي:

1 – بعض هذه الدراسات تناولت مشكلة القبول بشكل عام في الجامعات ومنها دور الجامعة في البحث العلمي وخدمة المجتمع، أما هذه الدراسة فقد تناولت محددات الطلاب التوجه إلى تخصص معين وآثاره على سوق العمل.

2 – معظم هذه الدراسة ركزت على الجوانب الإدارية ومشاكل أعضاء هيئة التدريس بينما هذه الدراسة ركزت على الطالب الجامعي والمشكلات التي يعانيها في الجامعة، ومدى انعكاس تلك المشكلات على المجتمع ككل.

3 – هذه الدراسات وصفية تحليلية، اعتمدت على الوثائق واللوائح، بينما هذه الدراسة ركزت على الجانبين النظري والعملي، وذلك بالتركيز على مشاكل الطلاب المعنيين بهذه المشكلة من خلال خبراء التعليم الجامعي.

وقد أفادت هذه الدراسات الباحث في التعرف على بعض المشكلات التي يعانيها التعليم الجامعي بشكل عام، وأبعاد تلك المشكلات. أيضاً بناء الإطار النظري والإطار المنهجي للدراسة، كما أن هذه الدراسة تدرس في بيئة مغايرة أضف إلى ذلك اختلاف الزمان والأساليب المتبعة.

4 – ركزت هذه الدراسة على أسباب عزوف الطلاب على بعض التخصصات وإقبالهم على أخرى من خلال عينة من خبراء التعليم الجامعي، وباعتبارهم أولياء أمور أحسوا بهذه المشكلة.

التوجهات النظرية للدراسة:أولاً: نظرية التنمية البشرية:

تركز هذه النظرية على تنمية الإنسان من خلال التعليم، بحيث يكون تعليماً حديثاً يساير العصر ويسهم في تنمية المجتمع ككل.

ويرى أصحاب هذه النظرية أنه لكي تحدث التنمية فلابد من تحسين التكنولوجيا ورفع كفاءتها والاهتمام باستخدام الموارد البشرية في توظيف هذه التكنولوجيا.

وغنى عن البيان أن الفرد تزداد إنتاجيته، كلما زاد تعليمه[1] وهذا ينطبق على جميع المجتمعات، فمن خلال توجيه الطالب إلى التخصص المناسب مع قدراته وسوق العمل تساهم في تنميته وتنمية المجتمع.

ثانياً: نظرية التحديث: تقوم هذه النظرية على مسلمة وهي أن أي مجتمع لكي يصبح حديثاً فإنه عليه أن يمتلك أفراده قيماً حديثة ومعتقدات واتجاهات وأفكاراً عصرية لذلك ركز أصحاب هذا الاتجاه على التعليم.

ومن أبرز روَّاد هذه النظرية العالم/ ديفيد ماكليلاند (D.macllelandd) في مؤلفه (مجتمع الأبخاز (The Achieving society).

حيث يعتقد بوجود شخصية مميزة يعتبرها دافعاً للإنجاز الذي يكتسب طابعاً اجتماعياً ويفسح المجتمع للتيارات التي تؤدي إلى التقدم الاقتصادي الاجتماعي، فهو يرى أن المجتمعات المتقدمة توجد بنسبة عالية من الأفراد ذوي الطموح والرغبة في الإنجاز، ومن هنا كان تطرقه للخصائص الشخصية للمجددين والمنظمين في تطوير المجتمع وتحديثه[2]، حيث يركز على التعليم بطريقة غير مباشرة فهو يربط بين المجتمعات المتقدمة وبين الأفراد الطموحين من المتعلمين تعليماً معاصراً وذلك بفتح مجالات جديدة في التعليم الجامعي تكون متناسقة مع الواقع وسوق العمل.

([1]) محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1974م، ص37.

([2]) ديفيد ما كليلاند، مجتمع الانجاز – الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية، ترجمة عبد الهادي الجوهري القاهرة، مكتبة الشرق 1973م.

ثالثاً: النظرية الوظيفية: تعد من أهم النظريات في علم الاجتماع حيث تعود الأصول الفكرية للاتجاه الوظيفي إلى أعمال الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع، وتقوم هذه النظرية على مسلمة رئيسية (إن النسق الاجتماعي يمثل نسقاً حقيقياً تقوم فيه الأجزاء بأداء وظائف أساسية لتأكيد الكل وتثبيته وأحياناً اتساع نظامه وتقويته ومن تم تصبح هذه الأجزاء متساندة ومتكاملة على نحو ما[1].

ولاشك أن التعليم يعد أحد النظم الاجتماعية الفرعية يقوم بوظيفة هامة في المجتمع وهي نقل الثقافة كما إنه يعد في الأجيال تلو الأجيال إعداداً كافياً للمشاركة في سوق العمل إضافة إلى دراسة القصور الوظيفي للنظم التعليمية وما يرتبط بها من مشكلات تعليمية.

مما سبق يتضح أن للتعليم دوراً هاماً في إعداد القوى العاملة اللازمة التي تقابل متطلبات سوق العمل، وهذا يتطلب أن تقوم المؤسسات التعليمية والتدريبية بتحديث التعليم وفق المتغيرات العالمية المعاصرة.

وغني عن البيان إن التعليم بشكل عام والجامعي على وجه الخصوص، من الضروري أن يلعب دوره في نشر الوعي والاهتمام بتنمية الانسان وإعداد كوادر علمية متخصصة في مختلف مجالات المعرفة، وهذا يعني تطوير مناهج التعليم بكل مستوياته، وفتح تخصصات ومجالات علمية جديدة تساير وتواكب العصر.

وبالرغم من الانتقادات التي وجهت لهذه النظريات إلاّ أنها حاولت أن تفسر علاقة التعليم بالتنمية، من خلال تركيزها مع راس المال البشري وذلك بالتركيز على تأهيل الكوادر من الشباب من الجنسين تأهيلاً عالياً في مختلف مجالات المعرفة، خاصة

(1) نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع: نشأتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، القاهرة: دار المعارف، ص321.

التعليم الجامعي الذي يعد بيت الخبرة في معظم المجتمعات وذلك بتطوير مناهجه واستحداث تخصصات عصرية جديدة تساير العصر.

ففي المبحث التالي سيناقش البحث بعض مشكلات في التعليم الجامعي في المجتمع الليبي.

المشكلات التي يعانيها التعليم الجامعي في ليبيا: قبل الحديث عن مشكلات التعليم الجامعي في ليبيا تجدر الاشارة إلى بدايات التعليم الجامعي في ليبيا.

بداية التعليم الجامعي في ليبيا: تم تأسيس أو جامعة ليبية في عام 1955م، تحت اسم جامعة بنغازي، حيث أسست كلية الآداب والتربية في مدينة بنغازي ثم أسست كلية العلوم في فرع الجامعة بطرابلس في العام 1957م. وبمساعدة منظمة اليونيسكو تم إنشاء كلية الدراسات الفنية والطب وكلية المعلمين بطرابلس، حيث ضمت هاتين الكليتين إلى الجامعة الليبية عام 1967م، تحت كلية الهندسة وكلية التربية[1].

ثم انفصلت الجامعة إلى جامعتين الأولى في بنغازي تحت اسم جامعة بنغازي، والثانية في طرابلس تحت مسمى جامعة طرابلس.

وتوالى تأسيس الجامعات، حيت تأسست جامعة سبها عام 1983م، ثم جامعة عمر المختار 1985م، وجامعة المرقب 1986م، والجامعة المفتوحة 1987م، وجامعة الزاوية 1988م، وجامعة سرت 1988م، والجامعة الأسمرية 1996م[2] ... الخ.

مما سبق يتضح أن التعليم الجامعي في ليبيا انتشر انتشاراً افقياً، حيث تم افتتاح العديد من الكليات في المدن الصغيرة، لإتاحة الفرصة للجميع خاصة الإناث، وبالفعل فقد انخرط في التعليم الجامعي من العام 2001 حوالي (150974) وفي العام 2003 حوالي

([1]) المملكة الليبية (الجريدة الرسمية)، وزارة العدل، 2 يناير، 1956م، ص3.

([2]) المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، طرابلس، 2002م.

(171394) طالب[1]، وبلغ عدد الخريجين من الجامعات الليبية خلال العام 2009م (23151)[2]، أما جامعة المرقب فبلغ عدد خريجيها من عام 2001 إلى 2011م (26678)[3].

وأهم المشكلات التي يعانيها التعليم الجامعي الليبي ما يلي:

1 – سياسة قبول الطلاب بالجامعات الليبية:

يشترط فيمن يتم قبوله كطالب بالتعليم الجامعي ما يلي:

أن يكون الطالب حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو التخصصية.

أن يكون الطالب حاصلاً على نسبة المستوى المقررة بالكلية التي يرغبها.

اللياقة الصحية.

فمن خلال ما سبق يتضح أن معايير القبول لا تتم وفق الطرق الحديثة التي تلبي حاجات السوق وأيضاً قدرات الطلاب واحتياجاتهم ومواهبهم.

حيث نجد أن جامعات تعاني من ندرة وجامعات أخرى تعاني وفرة وكذلك الكليات والأقسام العلمية، كل هذا بدوره ينعكس على مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل خاصة وأنَّ عمليات قبول الطلاب أحياناً تؤثر فيها الضغوط الاجتماعية وفي هذا الصدد يؤكد (ميكائيل) أن الضغوط الاجتماعية تعد من أكبر العوامل التي تتحكم في سير العمليات الإدارية المختلفة ومن بينها عملية التسجيل والقبول[4].

([1]) الكتاب الاحصائي (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس، 2003).

([2]) الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي، 2008م، ليبيا، ص156.

([3]) إدارة المسجل العام، مكتب الدراسة والامتحانات، جامعة المرقب، 2011م.

([4]) عبد الرحمن السنوسي ميكائيل، التعليم الجامعي في ليبيا. مرجع سابق، ص125.

2 – مناهج التعليم الجامعي:

تعاني المناهج الجامعية الليبية من التقليدية والجمود وعدم مسايرتها للتغيرات العالمية، إضافة إلى اعتمادها على الحفظ والتلقين، وفي هذا الصدد يؤكد أحد الباحثين في مجال التعليم الجامعي الليبي على أهمية تحديث وتطوير المناهج الجامعية بما يتناسب والتطور التقني والعلمي الحالي[1].

فكلما كانت المناهج الجامعية مواكبة للعصر والمتغيرات العالمية، كلما انعكس ذلك على مخرجات التعليم الجامعي.

3 – نظم الامتحانات والتقويم: يعد التقويم من ضمن مشكلات التعليم الجامعي الليبي إذ أن هذه العملية الأساسية في العملية التعليمية تقتصر على الامتحانات فقط أي قياس القدرة على الحفظ والاستذكار، حيث تعتمد الامتحانات في البلدان المتقدمة على تقويم كل عناصر العملية التعليمية من مناهج وطرق التدريس والمحتوى التعليمي وغيرها من العناصر، إضافة إلى اعتمادها على الامتحانات التحريرية والشفهية والميدانية، وفي هذه العملية يحقق سياساته حسب كل قسم، بحيث يتم قياس الحفظ والاستذكار، والفهم والتحليل، والنقد والابداع والقدرة على القيام بالمهارات والتطبيق العملي[2].فإذا كان التقويم يعاني من مشكلات فهذا سينعكس سلباً على مخرجات التعليم الجامعي.

4 – البحث العلمي:

من ضمن المشكلات التي يعانيها التعليم الجامعي في ليبيا قلة البحث العلمي، خاصة وأن الجامعة من ضمن وظائفها الثلاثة (التدريس، البحث العلمي خدمة المجتمع) البحث العلمي يعد وظيفة رئيسية في الجامعة وهذا يرجع إلى كون الميزانية التي ترصد

([1]) عبد القادر محمد صالح، التعليم الجامعي ودوره في إعداد القوى العاملة، مرجع سابق، ص221.

([2]) عبد الفتاح جلال، تجديد العملية التعليمية في جامعة المستقل ص21.

للبحث العلمي ضعيفة، خاصة وأن المجتمع الليبي اليوم يمر بمشكلات متعددة تحتاج إلى باحثين جادين يسهموا في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية وغيرها من المشكلات.

5 – تأثير ثقافة وقيم المجتمع على تحديد مجال الطالب:

من خلال القيام بعملية التدريس بالجامعات الليبية تم ملاحظة أن بعض الطلاب غير راضين عن الكلية التي يدرسون بها أو المجال العلمي الذي يدرسون فيه، إذ أن غالبية الطلبة الذين يدرسون في مجال علمي معين قد تعترضهم بعض الصعوبات نتيجة لعدم رغبتهم في الدراسة في هذا المجال مما يترك بعضهم مقاعد الدراسة أو يدرس بدون رغبة، وقد يتخرج بتقدير مقبول من الجامعة، مما يؤثر عليه في سوق العمل.

خاصة وأن الطالب حين يلتحق بالجامعة يبلغ عمره ثمانية عشر عاماً تقريباً وهي مرحلة عمرية حساسة جداً، حيث يتأثرون بقيم المجتمع، كما أنهم يفضلون المجالات التي بها وجاهة اجتماعية، وهذا غالباً ما يسهم فيه حتى أولياء الأمور الذين يدفعون أبنائهم إلى تخصصات وكليات هم يفضلونها لأبنائهم، خاصة وأن المجتمع الليبي وقيمه الاجتماعية ينظرون إلى بعض الأعمال نظرة دونية مثل العمل اليدوي والمهني والفني.

6 – غياب التنسيق بين التعليم الجامعي والقوى العاملة:

تعاني الجامعات الليبية من عدم التنسيق مع القوى العاملة في معرفة احتياجات المجتمع إلى المجالات العلمية التي يحتاجها المجتمع، ونوعية الخريجين خاصة وأن عدم التنسيق يترتب عليه مشكلات أخرى مثل بطالة الخريجين، وهذا ما يلاحظ في المجتمع الليبي إذ أن بعض التخصصات العلمية تعاني من وفرة، وتخصصات أخرى تعاني من ندرة، كما أن هناك مناطق بها وفرة في مجالات وندرة في مجالات أخرى. كما أن بعض الأعمال قد لا ترغب الإناث التوجه إليهن بالرغم من أنها متخصصات في ذات المجال مما سبب في تنسيب بعض الخريجين إلى العمل في مجالات أخرى مغايرة لتخصصاتهم.

بعض المشكلات التي تعانيها ليبيا وانعكاسها على الجامعات:

يعاني المجتمع الليبي في حاضره من مشكلات متعددة أمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية، انعكست بدوره على الجامعات، ففي هذا المبحث سيحاول الباحث مناقشة وتحليل بعض هذه المشكلات وعلاقتها بالجامعات.

1 – الانفلات الأمني:

تشير الإحصائيات أن الجريمة في ليبيا ارتفعت عن السنوات السابقة حيث بلغت عام 2009 حوالي (92367) جريمة، وعام 2010 ازدادت لتصل إلى (116574) جريمة، وفي العام 2012 فقد وصلت إلى (132282) جريمة سنوياً[1] بسبب الانفلات الأمني وتصدع المؤسسة العسكرية والأمنية، وعدم تفعيل الأجهزة القضائية، أيضاً ما تشهده اليوم البلاد من انقسام سياسي واشتباكات آخرها الاعتداء على العاصمة طرابلس يوم 2019/4/4م والذي بسببه توقفت الدراسة بجامعة طرابلس.

2 – الأوضاع الاجتماعية:

من ضمن المشكلات التي يعانيها المجتمع الليبي الوضع الاجتماعي، حيث إن النسيج الاجتماعي الليبي يعاني من أزمة في ظل وجود عدد كبير من النازحين، حيث أن العديد من المواطنين نزح إلى مدن أخرى أكثر أمناً من منطقته وبعضهم هاجر إلى دول أخرى خاصة دول الجوار بسبب النزاع والاشتباكات المتكررة، كل هذه الأوضاع انعكست على الجامعات حيث علقت الدراسة في العديد من الكليات نتيجة لهذه الأحداث.

3 – الوضع الاقتصادي:

تعاني ليبيا من أوضاع اقتصادية سيئة بسبب تكرار توقف تصدير النفط نتيجة للانقسام السياسي التي تشهده البلاد والاشتباكات المسلحة خاصة الاشتباكات المسلحة

(1) الإدارة العامة للبحث الجنائي، التقارير السنوية عن الجريمة في ليبيا 2012م.

الأخيرة التي تشهدها العاصمة والتي بدأت يوم 2019/4/4م ولازالت مستمرة حتى أوائل 2020م خاصة وأن النفط يعد المصدر الرئيسي للدخل في ليبيا.

وترتب عن ما سبق نقص العملة الوطنية في المصارف وغلاء الأسعار ولاشك أن هذه الأوضاع الاقتصادية أثرت في الأفراد والأسر والمؤسسات المختلفة خاصة الجامعات التي توقفت فيها حركة الإعمار خاصة المركبات الجامعية والنقص في الأجهزة والوسائل التعليمية والبحوث العلمية والدراسات الميدانية والحقلية، كما أن هذه الأوضاع انعكست على الشباب مما جعله عرضة للبطالة والتطرف والانحراف والجريمة وتعاطي المخدرات.

مناهج الجامعة وتحديات العصر:

نتيجة للمتغيرات المعاصرة، وثورة المعلومات والاتصالات كان لزاماً على بعض الجامعات النظر في مناهجها بحيث تساير العصر.

1 – التقدم التقني:

اتسم أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين بالتقدم الهائل في مختلف مجالات الحياة، خاصة مجال الالكترونات والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من العلوم. وهذا التغير الهائل يفرض على الجامعة النظر في مناهجها بحيث تكون مواكبة للعصر، فهذه التقنية تتطلب مجهودات علمية وتخصصات متعددة مما يبرز دور الجامعات والمراكز البحثية، حيث يترتب على هذه التكنولوجيا تغيرات جذرية في أنواع الإنتاج ومواصفات المنتجات في كافة القطاعات الاقتصادية والعمالة والتنافس فيما بينها[1]، وهذا يتطلب من الجامعات مواكبة سوق العمل المتطور.

([1]) تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا "رؤية استراتيجية للتعليم الجامعي والعالي لمواجهة القرن الحادي والعشرين، القاهرة، المجلس القومي للتعليم، 2001، ص199.

2 – ثورة الاتصالات والمعلومات:

يشهد العالم اليوم تطورا ملحوظا في مجال الاتصالات والمعلومات، بل بفعل هذا التطور أصبح العالم اليوم قرية صغيرة، وأصبحت المعرفة متاحة وسريعة، وهذا الكم الهائل يحتاج إلى تنظيم سريع ومستمر. وهنا يأتي دور التعليم بشكل عام والجامعي بشكل خاص بتطوير مناهجه بحيث تواكب العصر.

3 – التغير الاجتماعي والثقافي:

لقد تأثرت كل المجتمعات بالتغيرات الحاصلة اليوم في العالم نتيجة لثورة الاتصالات، مما انعكس ذلك على الفرد والمجتمع بشكل عام، خاصة حرية المرأة والحقوق المدنية، وحقوق العمال، والديمقراطية والحرية والإصلاح الاقتصادي.

أضف إلى ذلك ضرورة استحداث آليات لمواجهة الغزو الفكري والثقافي المتمثل في غرس أفكار وأساليب قد تتعارض مع القيم العربية والإسلامية.

مما سبق يتضح أن الحاجة ملحة اليوم إلى تطوير التعليم الجامعي خاصة المناهج التعليمية، بحيث تكون مواكبة للتطور العلمي، وإعداد كوادر علمية قادرة على الانخراط في سوق العمل.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

1 . منهج الدراسة:

نظراً لأن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة محددات إقبال الطلاب على مجال علمي معين، وأثر ذلك على سوق العمل والتنمية بشكل عام في المجتمع الليبي، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي من خلاله تم وصف المشكلة كما هي على أرض الواقع، وذلك لأجل معرفة أسبابها ومحاولة تفسيرها، وذلك باتباع خطوات المسح الاجتماعي الذي يعني الاحتكام للواقع.

2 . عينة الدراسة:

تقرر اختيار عينة عمدية من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم (الخمس) من مختلف الأقسام العلمية ممن لديهم خبرة في مجال التدريس الجامعي. كما أن لهم أبناء، وعاشوا هذه المشكلات عن قرب من خلال الجامعة والمجتمع ككل، وبلغ حجم العينة 60 مفردة.

3 . وسيلة جمع البيانات:

تم إعداد استبانة مغلقة كوسيلة لجمع البيانات على اعتبار أن هذه الوسيلة مختصرة للوقت والجهد.

4 . الوسائل الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام التكرارات والنسبة المئوية، وبعد حساب الصدق وثبات وسيلة جمع البيانات النهائية.

5 . عرض خصائص العينة على النحو التالي وهي:

توزيع أفراد العينة وفق متغير الجنس

م	الجنس	ت	النسبة
1	ذكور	45	%75
2	إناث	15	%25
.	مجموع	60	%100

يتضح من خلال الجدول السابق أن أفراد العينة جلهم من الذكور وأن الغالبية من أعضاء هيئة التدريس بالكلية هم من الذكور، خاصة ذوي الخبرة الطويلة بالتعليم الجامعي، وبلغت نسبتهم حوالي 75%.

توزيع أفراد العينة وفق متغير العمر

م	العمر	ت	النسبة
1	من 25-40	10	%17
2	من 40-50	20	%33
3	أكثر من 50	30	%50
	المجموع	**60**	**%100**

من خلال الجدول السابق يتضح أن من أعمارهم أكثر من 50 سنة يمثلوا نصف العينة، إذ يمثلون 50% وهي نسبة عالية إذ أن الباحث تعمد أن يختار من لهم خبرة في التعليم الجامعي وفي شؤون الحياة الاجتماعية.

توزيع أفراد العينة حسب التخصص

م	التخصص	ت	النسبة
1	علوم إنسانية	40	%67
2	علوم تطبيقية	20	%33
	المجموع	**60**	**%100**

من خلال الجدول السابق يتضح أن تخصص أفراد العينة من العلوم الإنسانية، إذ تعمد الباحث أن يركز على أعضاء هيئة التدريس في مجال العلوم الإنسانية لأن الإشكالية تكاد تكون في هذا المجال، كما أنهم أقدر من غيرهم في مناقشة مثل هذه الأمور خاصة المتخصصين في مجال التربية وعلم النفس والفلسفة وعلم الاجتماع، حيث بلغت نسبتهم 67%.

توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

م	التخصص	ت	النسبة
1	أقل من عشر سنوات	3	%5

2	من 10 إلى 15 سنة	25	%42
3	أكثر من 15 سنة	32	%53
	المجموع	**60**	**%100**

يتضح من خلال الجدول السابق أن من لهم أكثر من 15 العام في مجال التعليم الجامعي هم الفئة الأكبر إذ بلغت نسبتهم 53% حيث أن الخبرة لها دور في معالجة الموضوع المطروح.

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نص على ما هي المحددات الاجتماعية التي تدفع الطالب للانخراط في مجال علمي معين.

وللإجابة على هذا التساؤل، تم حساب النسبة المئوية والتكرارات لكل فقرة من فقرات الأسباب الاجتماعية. وهي مرتبة على التوالي حسب أهميتها:

جدول رقم (1)

يوضح المحددات الاجتماعية التي تدفع الطالب للانخراط في مجال علمي معين

رقم	العبارات	ت	أوافق%	ت	لا أوافق%
1	الوجاهة الاجتماعية ونظرة المجتمع	55	%91	5	%8
2	مجاراة بعض الأصدقاء	52	%86	8	%13
3	تخصص أحد الوالدين أو كلاهما	44	%73	16	%27
4	حث الوالدين للانخراط في	42	%70	18	%30

	هذا المجال				
5	للإحساس بمشكلات الأسرة	38	%63	22	%37
6	الواسطة والمحسوبية	30	%50	20	%50
7	لدور هذا المجال بتغيير وتنمية المجتمع	27	%45	23	%35

يتضح من خلال الجدول السابق أن الوجاهة الاجتماعية ونظرة المجتمع إلى هذا المجال من أهم العوامل الاجتماعية التي ندفع الطالب للانخراط في مجال معين، حيث وافق ما نسبته 92% وهي تعد نسبة عالية، إذ أن أعضاء هيئة التدريس أحسوا بذلك من خلال خبراتهم، وقربهم من المجتمع حيث أن معظم مجتمعات العالم الثالث تركز على الجوانب الاجتماعية، حيث أن هذه المجتمعات لازالت تحكمها القيود الاجتماعية خاصة المجتمعات التي يغلب عليها الطابع القبلي، وهذا شأن المجتمع الليبي، حيث يروا أن التخرج من الجامعة والالتحاق بالدراسات العليا، يُعد وجاهة اجتماعية، مقدرة في المجتمع، وخاصة أن تتخصص في بعض المجالات النادرة، أو التي لها علاقة بحاجة المجتمع إليها.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الحينى) و(القصير).

أما من لا يوافقون على هذا العامل فيشكلون ما نسبته 8% وهي نسبة ضعيفة جدا إذ انهم يرون أن الوجاهة الاجتماعية لا تمثل أهمية في هذا العصر، بل أن هناك محددات أخرى أكثر أهمية من الوجاهة الاجتماعية، وربما لأنهم لم يتأثروا بالمجتمعات الريفية والقروية، بل تأثروا بالمجتمعات الحضرية.

أما آخر العوامل فهو لدور هذا المجال بتغيير وتنمية المجتمع، إذ وافق عليه ما نسبته 45% وهذا يرجع إلى كون أعضاء هيئة التدريس يروا أن بعض الطلاب أحسوا بالمشكلات التي يعانيها المجتمع، فمثلاً قد يعاني المجتمع من مشكلة عدم تطبيق

والاهتمام بالشعائر الدينية، فيتخصص في مجال ديني ليغير مفاهيم الناس الدينية، أو أن المجتمع في حاجة إلى تغيرات اقتصادية ... الخ، أما من لا يوافقون فنسبة بلغت 35% وهذا يرجع ربما إلى عدم اقتناعهم بأن الطالب في بداية دخوله للجامعة يكون على درجة عالية من الفهم والإدراك والاهتمام بشؤون المجتمع، حتى يتخصص في مجال معين، فهو لا ينظر بالدرجة الأولى إلى مصلحة المجتمع، بل إلى مصلحته هو الشخصية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة على التساؤل الثاني وهو ما هي المحددات الاقتصادية التي تدفع الطالب للإقبال على مجال علمي معين؟

وللإجابة على هذا التساؤل فقد تم حساب التكرارات والنسبة المئوية لكل فقرة من فقرات الأسباب الاقتصادية.

جدول رقم (2)

يوضح المحددات الاقتصادية التي تدفع الطالب على الإقبال على مجال علمي معين

م	العبـــــارة	ت	موافق	ت	لا أوافق
	وفرة العمل بعد التخرج	56	%93	4	%7
	ارتفاع مرتبات المتخصصين في هذا المجال	53	%88	7	%12
	قلة مصاريف الدراسة في هذا المجال	47	%78	13	%22
	إتاحة الفرصة للعمل في خارج البلاد	45	%75	15	%25
	إتاحة الفرصة للعمل الخاص	42	%70	18	%30

يتضح من خلال الجدول السابق أن وفرة العمل بعد التخرج حازت على الترتيب الأول على العوامل الاقتصادية التي تدفع الطالب للانخراط في مجال علمي معين، إذ بلغت النسبة 93%، حيث إن بعض الأعمال بها وفرة وسوق عمل، بينما تخصصات أخرى لا يوجد بها سوق عمل إلا نادراً، فالطلاب عادة ما ينظرون إلى الخريجين في هذا المجال خاصة في تحصلهم على العمل، حيث أن تخصصات علمية تعاني من بطالة خريجيها بينما تخصصات أخرى يحتاجها المجتمع.

أما من لا يوافقون فنسبتهم 7% وهي نسبة ضئيلة جداً، إذ أن بعض الخريجين لا ينظر إلى العمل، خاصة في الأعمال الحكومية بأنه عمل مجدي وله مردود من كلام الأهل والمجتمع، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (القراد).

أما آخر العوامل فو إتاحة الفرصة للعمل الخاص، إذ أن 70% يوافقون على هذا العامل بأن بعض التخصصات متاح لهن العمل الخاص أكثر من غيرها، مما يجعل الطلاب يقبلون على الالتحاق بمجال معين، أما من لا يوافقون فبلغت نسبتهم 30%، حيث أنهم يروا أن للقطاع الخاص في ليبيا في بداياته، وأن معظم الخريجين يتجهوا للعمل في القطاع الحكومي، حتى وأن تحصلوا على أمل عمل في القطاع الخاص، لعدم ثقتهم في القطاع الخاص.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالتساؤل الثالث وهو ما هي العوامل العلمية التي تدفع الطالب للالتحاق بمجال معين:

جدول رقم (3)

يوضح المحددات العلمية التي تدفع الطالب على الإقبال على مجال معين

م	العبـــــارة	ت	موافق	ت	لا أوافق
	ســـهولة بعـــض المجـــالات	57	%95	3	%5

م	العبـــــارة	ت	موافق	ت	لا أوافق
	العلمية.				
	قلـة اعتمـاد بعـض المجـالات على الاستنتاج والتحليل	53	%88	7	%12
	لا يوجد به جانب عملي	49	%82	11	%18
	المعدل والمجموع في الثانوية	47	%78	13	%22
	تدرس مقرراته باللغة العربية	45	%75	15	%25
	مرونة أعضاء هيئة التدريس	44	%73	16	%27
	عـدم وجـود مقـررات مثـل الرياضيات	42	%70	18	%30
	لوجـود دراسـات عليـا بهـذا المجال	33	%55	27	%45

بالنظر إلى الجدول رقم (3) الخاص بالعوامل العلمية التي تدفع الطالب للإقبال على مجال علمي معين، يتضح أن العبارة التي تحصلت على الترتيب الأول هي سهولة بعض المجالات العلمية، حيث بلغت نسبة من يوافقون على هذا العامل حوال 95%، أي أن الطالب عادة ما يتجه إلى القسم الذي يعتقد أنه أسهل، حيث أغلب مقرراته نظرية تحتاج إلى فهم، وهذا ما تعود عليه غالبية الطلاب، حيث أن الطرق العلمية الحديثة اليوم تطلب من الطالب أن يفكر بنفسه ويستنتج ويحلل ويناقش ويتفق ويصل إلى النتيجة بنفسه، خاصة في المقررات النظرية، ولكن لازالت المناهج الدراسية في الجامعات تعاني من الجمود، فالطالب الجامعي يكاد يحفظ المقرر خاصة وأن الأسئلة لازالت تقليدية، فالعديد من الأساتذة لازالت طريقتهم تقليدية بها حتى في وضع الأسئلة المباشرة، وهذا ما

يلحظ اليوم، حيث يتخرج الطالب من الجامعة وهو يحمل تقدير ممتاز أو جيد جداً، وإذا طلب منه إجراء دراسة أو نقد أو تصور معينة لا يستطيع.

أما من لا يوافقون فنسبتهم بلغت 5% وهي نسبة منفعة ضئيلة جداً، وهذا يرجع إلى كون بعض الأساتذة طريقتهم في الأسئلة والمحاضرات حديثة تعتمد على الفهم والاستنتاج.

أما آخر الأسباب فهي لوجود ودراسات عليا بهذا المجال، حيث بلغت من يوافقون على هذا السبب 55%، فبعض الأقسام والتخصصات فيها فرصة للدراسات العليا، ومواصلة الدراسة، فقد ينصح أحد الوالدين في التخصص في هذا المجال حتى يواصل دراسته، وبعدها تحصل على عمل.

أما من لا يوافقون على هذا فبلغت نسبتهم 45%، حيث يرى الأساتذة أن الطالب الذي يدخل الجامعة وهو في سن الثامنة عشر لا يزال تفكيره في الدراسات العليا بعيداً، ولا يمكن أن يؤثر فيه هذا العامل.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالتساؤل الرابع وهو ما هي المحددات الثقافية التي تدفع الطالب للالتحاق بمجال معين:

جدول رقم (4)

يوضح أثر المحددات الثقافية في انخراط الطالب في مجال علمي معين

م	العبـــــارة	ت	موافق	ت	لا أوافق
	نظرة المجتمع لبعض المجالات العلمية	51	%85	9	%15
	يحتاج المجتمع لهذه المجالات للقضاء على السلبيات	48	%80	12	%20
	تخصص في هذا المجال رجال ونساء	45	%75	15	%25

	تميزوا في المجتمع				
	قد لا تتناسب بعض المجالات مع جنسي	41	%68	19	%31
	قد يرفض أهلي بعض المجالات	38	%63	22	%37
	قد لا توجد خيارات أخرى	32	%53	28	%47

من خلال الجدول السابق يتضح أن العبارة نظرة المجتمع لبعض المجالات العلمية تحصلت على المرتبة الأولى من بين الأسباب الثقافية، حيث بلغت 85%، وهي نسبة عالية، إذ أن قيم المجتمع لها دور في تحديد المجال العلمي للطالب، حيث ينظر المجتمع إلى بعض المهن نظرة دونية، خاصة ذات الطابع المهني والفني والبدوي، بل أصبح المجتمع لا يقدر حتى المجالات التي تخرج المعلمين بل بقدر المجالات التي تخرج الأطباء والمهندسين، والقانونيين و15% لا يوافقون على هذا الإثر وربما يرجع إلى كون جميع المجالات الجامعية مقدرة في المجتمع مقارنة بالمؤسسات العلمية الأخرى.

كما أن هذا التقدير والنظرة تسود غالباً المناطق الريفية والقروية، في حين أن المدن تختلف عن القرى والأرياف.

أما آخر عبارة فهي لا توجد خيارات أخرى، إذ بلغت النسبة 53% أي أن بعض المناطق لا يجد الطالب خاصة الإناث خيارات متعددة فقد توجد كلية واحدة بها بعض التخصصات فيضطر الطالب الانخراط في أحد المجالات الموجودة، وهذا ما يلاحظ في بعض المناطق الليبية قد تجد فائض في منطقة في مجال معين ونجد نقص في نفس المنطقة في مجال معين، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (السبيعي) ودراسة (الغول) ودراسة (صالح والوزاتي).

أما من لا يوافقون فقد بلغت نسبتهم 47%، وهذا يرجع ربما إلى كون أعضاء هيئة التدريس يرون أن المجتمع أصبح في درجة من التحضر خاصة المرأة التي أصبح المجال أمامها مفتوح للدراسة في أي مكان.

سادساً: النتائج المتعلقة بالآثار المترتبة على محددات اختيار المجال العلمي على سوق العمل

جدول رقم (5)

يوضح الآثار المترتبة على محددات اختيار المجال العلمي على سوق العمل

م	العبـــــارة	ت	موافق	ت	لا أوافق
	تضخم في بعض المجالات وندرة في أخرى	56	%93	4	%7
	ممارسة بعض الخريجين مهن لا علاقة لها بمجالهم العلمي	53	%88	7	%12
	ضعف التأهيل المناسب للعمل	51	%85	9	%15
	يفضل بعض الخريجين الهجرة للعمل إلى بلدان أخرى	50	%83	10	%17
	عدم توازن التخصصات على مستوى البلديات والمناطق	47	%78	13	%22
	يرغب بعض الخريجين في ممارسة أعمال هامشية	44	%73	15	%27
	لا ترغب الفتيات في ممارسة بعض الأعمال	38	%63	22	%37
	يفضل بعض أولياء الأمور العمل المنزلي للإناث	27	%45	23	%38

من خلال الجدول السابق يتضح أن تضخم في بعض المجالات العلمية وندرة في أخرى من أهم الآثار المترتبة على محددات اختيار المجال العلمي، حيث بلغت نسبة

من وافقوا على هذه العبارة 93% وهي نسبة عالية، حيث يوجد تضخم في مجالات مثل العلوم الإنسانية خاصة من عنصر الإناث وهذا يرجع إلى ثقافة المجتمع، حيث يفضل أولياء الأمور مهن تتناسب مع الإناث مثل التعليم وبعض الأعمال الإدارية، وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة (إبراهيم، 2014م) ودراسة (ميكائيل، 1999م)، ودراسة (البدري، 1993م)، أما من لا يوافقوا على هذه العبارة فهي نسبة ضئيلة جداً بلغت 7% إذ يرون أن الدولة في حاجة إلى كل المجالات العلمية والاستفادة منها في مختلف المؤسسات. أما آخر الآثار فهو يفضل بعض أولياء الأمور للعمل المنزلي للإناث، حيث بلغت نسبة من يوافقون على هذه العبارة 45% وهي نسبة تكاد تكون متوسطة حيث إن بعض أولياء الأمور يشجع الإناث على التعليم، بينما يرفض أنها تعمل في المؤسسات الحكومية أو الخاصة لأسباب تتعلق بثقافة المجتمع الليبي منها، كما إن بعض الأزواج يمنع زوجته من العمل ويفضل التفرغ للمنزل وتربية الأطفال، أما من لا يوافقون فبلغت نسبتهم 38% فجل أولياء الأمور يشجعون الإناث على العمل خاصة العمل في مجال التدريس وبعض المجالات الإدارية أو المجال الصحي لاقتناعهم إن هذه الأعمال تناسب المرأة، وبهذا العمل تسهم في تنمية اقتصاد الأسرة.

خامساً: النتائج المتعلقة بالتساؤل الخاص وهو ما هي الحلول العلمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:

جدول رقم (5) يوضح الحلول العلمية من وجهة نظر عينة الدراسة

م	العبـــــارة	ت	موافق	ت	لا أوافق
	الاسناد إلى معايير عدة للقبول بالجامعات	58	%97	2	%3
	ربط سياسة القبول بالاحتياجات الملحة والضرورية	56	%93	4	%7

	للمجتمع				
	تطوير نظام الامتحانات بالجامعات	55	%92	5	%8
	التركيز على الجانب العملي في كل المجالات الإنسانية والتطبيقية	53	%88	7	%12
	توفير معلومات تتعلق بالمجالات العلمية عن طريق مكاتب تنسيقية لمساعدة الطالب على اختيار التخصص	51	%85	9	%15
	أن يكون القبول متوافقاً مع قدرات الكليات الاستيعابية	50	%83	10	%17
	تطوير مناهج التعليم وأن تواكب مقرراته العصر وأن تراعى أسس الجودة	47	%78	13	%22
	تثقيف المواطنين وكأن كل الأعمال والمجالات مهمة في المجتمع	44	%73	1	%27
	تطوير الإدارة الجامعية	31	%52	29	%48

يتضح من خلال الجدول السابق أن العبارة التي تحصلت على المرتبة الأولى هي الاستناد إلى معايير عدة للقبول بالجامعات بنسبة 97% وهي نسبة عالية، إذ أن القبول في الجامعات يتم عن طريق النسبة في الثانوية.

وهذا المعيار غير دقيق، مما يدفع الطلاب إلى كليات وأقسام مختلفة، ولا يراعى الطالب قدراته وميوله، بل يراعى نسبته أو مجاراته زملائه أو لأن هذا المجال به وجاهة اجتماعية ... الخ. والعديد من الطلاب يفشلون في دراستهم بالجامعة، وبعض الطلاب ينتقل من كلية إلى أخرى، ومن قسم إلى آخر لعدم توفيقه في اختيار مجاله العلمي،

فغالبية الجامعات في الدول المتقدمة لها آلية لقبول الطلاب تعتمد على عدة معايير، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (القصير).

أما من لا يوافقون فبلغت نسبتهم 3% وهي نسبة قليلة جداً، ويرجع ربما إلى كون القبول لا يشكل مشكلة بل الإشكالية في تطوير الجامعات مثلاً يجب أن تكون مواكبة للعصر. أما آخر الحلول فهو تطوير الإدارة الجامعية حيث وافق ما نسبته 52% وهذا يعني أن الإدارة في الجامعات الليبية لازالت تقليدية، خاصة وأن الجامعة يجب أن تقود المجتمع إلى التغير وتغير كافة المؤسسات بحيث تكون مواكبة للعصر، في حين أن 48% لا يوافقون وهذا يرجع ربما إلى كون الإدارة في الجامعة لا علاقة لها بمخرجات التعليم الجامعي.

نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج يمكن إيجازها في الآتي:

1 – من بين العوامل الاجتماعية التي تدفع الطالب للانخراط في مجال علمي معين الوجاهة الاجتماعية ونظرة المجتمع إلى هذا المجال، حيث تحصل هذا العامل على نسبة 91% أما العامل الثاني فهو مجاراة بعض الأصدقاء، إذ بلغت نسبة من وافق عليه 86%. أما ثالث هذه العوامل فهو تخصص أحد الوالدين أو كلاهما، حيث تحصل على 73%.

2 – أهم العوامل الاقتصادية التي تدفع الطالب للإقبال على مجال علمي معين هو وفرة العمل بعد التخرج إذ بلغت نسبة من يوافقون عليه 93%. والعامل الثاني هو ارتفاع مرتبات المتخصصين في هذا المجال حيث بلغت نسبة من يوافقون على هذا 88%. والعامل الثالث هو قلة مصاريف الدراسة بهذا المجال، حيث بلغت نسبة من يوافقون 78%.

3 – أما العوامل العلمية التي تدفع الطالب للإقبال على مجال معين، فجاءت عبارة سهولة بعض المجالات العلمية، فقد تحصل على نسبة 95%، في حين أن قلة اعتماد بعض المجالات على الاستنتاج والتحليل فقد تحصل على المرتبة الثانية بنسبة 88%، ولا يوجد بالمجال العلمي جانب عملي تحصل على 82%.

4 – أما بخصوص العوامل الثقافية، فقد تحصل العامل نظرة المجتمع لبعض المجالات العلمية على نسبة 85%، وجاء في المرتبة الثانية، يحتاج المجتمع لهذه المجالات للقضاء على السلبيات تحصل على 80% .والعامل الثالث فهو تخصص في هذا المجال رجال ونساء تميزوا في المجتمع بنسبة 80%.

5 – من أهم الآثار المترتبة على محددات اختيار المجال العلمي على سوق العمل تضخم بعض المجالات وندرة في أخرى، إذ بلغت نسبة ما يوافقون على هذه العبارة 93%، وجاء في المرتبة الثانية ممارسة بعض الخريجين مهن لا علاقة لها بمجالهم العلمي، حيث بلغت النسبة 88%.

6 – أما أهم الحلول العلمية حسب عينة الدراسة فهي الاستناد إلى معايير عدة للقبول بالجامعات، إذ بلغت نسبة من يوافقون 97%. وربط سياسة القبول للاحتياجات الملحة والضرورية للمجتمع فقد بلغت 93%. والحل الثالث فهو تطوير نظام الامتحانات بالجامعات، فقد بلغت النسبة 92%.

التوصيات:1 – تطوير التعليم الجامعي، مناهجاً وإدارة ونظام قبول الطلاب، بحيث يكون متوافقاً مع قدراتهم وميولهم ومتطلبات سوق العمل.

2 – ربط التعليم الجامعي بسوق العمل، وحاجة المجتمع إلى المتخصصين في بعض المجالات وفق المتغيرات المجتمعية المعاصرة.

3 – توعية المجتمع بأهمية كل المجالات العلمية، وعدم النظرة الدونية لبعض المجالات، خاصة المجالات التقنية واليدوية.

4 – تشجيع الطلاب والخريجين بالتوجه إلى العمل الخاص وعدم الاعتماد على الدولة، ووضع معايير وقوانين تضمن حقوق العاملين بهذا القطاع.

5 – مساعدة طلاب الجامعات وخاصة الجدد، وذلك بفتح مكاتب تنسيقية واجتماعية توضح الصورة أمامهم للمجالات الموجودة بالجامعة وأهميتها.

ومن خلال هذا الموضوع، اتضح أن هناك موضوعات تحتاج إلى الدراسة وهي:

أ) المشكلات التي تعانيها المعاهد العليا وأثرها على سوق العمل.

ب) إجراء دراسة مماثلة لمشكلات التعليم الجامعي وعلاقتها بسوق العمل من وجهة نظر الطلاب.

ج) المشكلات العلمية التي تواجه طلاب الجامعات.

د) مخرجات كليات الآداب وعلاقتها بسوق العمل.

هـ) مخرجات كليات العلوم وعلاقتها بسوق العمل.

المراجـع:

1:إبراهيم أحمد علي القصير، دراسة تقويمية لكليات المجتمع في ضوء مشكلة البطالة في الأردن، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس)، 1993م.

2:الإدارة العامة للبحث الجنائي، التقارير السنوية عن الجريمة في ليبيا 2012م.

3:أميمة عبد القادر الحينى، بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الإقبال

4:على التعليم الجامعي (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنيا 1992م.

5:أنور إبراهيم عبد الحافظ سعادة (مشكلات التعليم الجامعي وأثارها على الشباب، دراسة ميدانية، في جامعة اسيوط)، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جنوب الوادي)، 1996م.

6: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا "رؤية استراتيجية للتعليم الجامعي والعالي لمواجهة القرن الحادي والعشرين، القاهرة، المجلس القومي للتعليم، 2001.

7: تقرير لجنة استراتيجية تطوير التربية والتعليم في الوطن العربي، 1985م.

ثورة خليفة عبد الله السبيعي (دور جامعة قطر في تلبية احتياجات المجتمع القطري من القوى البشرية في إطار الأهداف المرسومة لها، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس 1989م.

8:ديفيد ما كليلاند، مجتمع الانجاز – الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية، ترجمة عبد الهادي الجوهري القاهرة، مكتبة الشرق 1973م.

9: سالم بن سعيد القحطاني، مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، دراسة استطلاعية على جامعة الملك سعود، وقطاع الأعمال بمدينة الرياض، (الإدارة العامة، مجلة علمية متخصصة، الرياض، 1998م.

10:سهام نعيم أحمد الغول، التعليم الجامعي والتنمية في المجتمع المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، 1992.

11:عبد الرحمن السنوسي ميكائيل، التعليم الجامعي في ليبيا، فلسفته – واقعه – مشكلاته (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، 1999م.

12: عبد الرحيم محمد البدري، دراسة تقويمية لسياسة القبول في التعليم الجامعي بليبيا، (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس)، 1993م.

14:عبد السلام الطاهر الفراد، العوامل الاجتماعية وأثرها على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل (ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، طرابلس: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، 2006)،.

15:عبد الفتاح جلال، تجديد العملية التعليمية في جامعة المستقل.

16:عبد القادر محمد صالح منصور، التعليم الجامعي ودوره في إعداد وتوفير القوى العاملة – دراسة تتبعية فخريجي جامعة النجم الساطع التقنية (رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، 2003م).

17:غالب صالح وخالد الوزاني، التعليم الجامعي في الأردن، محددات اختيار التخصص والانعكاسات على سوق العمل (بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية، القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد الثاني عشر، القاهرة، 1998م.

الكتاب الاحصائي (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس، 2003).

18:محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1974م.

19:المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، طرابلس، 2002.

20:المملكة الليبية (الجريدة الرسمية)، وزارة العدل، 2 يناير، 1956م.

21: مصطفي خليفة ابرهيم، التعليم الجامعي واحتاجات سوق العمل في المجتمع الليبي دراسة تحليلية ، جامعة المرقب. 2001–2011م مجلة الدراسات الاجتماعية طرابلس وزرارة الشؤون الاجتماعية 2014م

22: غالب صالح وخالد الوزاني، التعليم الجامعي في الأردن، محددات اختيار التخصص والانعكاسات على سوق العمل (بحوث اقتصادية، القاهرة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد الثاني عشر، القاهرة، 1998م.

23: فضيلة بوعمود، اتجاهات الكلية الجامعيين نحو تخصصاتهم الدراسية، دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية العلوم الاجتماعية بولاية سعيدة، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 2016م.

24: محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1974م.

25: مصطفى خليفة إبراهيم، مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في المجتمع الليبي – دراسة تحليلية – على حالة جامعة المرقب 2001–2011 – (مجلة الدراسات الاجتماعية، ع3)، طرابلس، وزارة الشؤون الاجتماعية، 2014م.

26: نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع نشأتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، القاهرة: دار المعارف.